https://doi.org/10.5281/zenodo.23890382

محددات الادخار المحلي في ليبيا: دراسة قياسية خلال الفترة (1990–2023)

* د. شرف الدين جمعه جيريل شلتوت

تاريخ الاستلام: 2026/8/9 تاريخ إجازة النشر: 2026/9/24 تاريخ النشر: 2026/11/5

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الادخار المحلي في الاقتصاد الليبي باستخدام البيانات السنوية خلال الفترة (1990– 2023) ، إذ استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، ونموذج تصحيح الخطأ للتحقق من العلاقة في الأجل الطويل و الأجل القصير . من النتائج التي توصلت إليها الدراسة : أن متغيرات الدراسة طبقاً لاختبارات جذر الوحدة بعضها ساكن في المستوى و بعضها في الفروق الأولى ،كما أوضحت النتائج في الأجل الطويل أن الدخل القومي له أثر معنوي على معدلات الادخار في ليبيا، كما أن معدل نمو الودائع الادخارية تلعب دوراً كبيراً وايجابياً في سلوك الادخار في ليبيا، أما معدل التضخم له أثر سلبي على معدلات الادخار وليس له معنوية ، وسعر الصرف له أثر ايجابي على حجم المدخرات في ليبيا .أما النتائج في الأجل القصير فقد أوضحت أن الدخل القومي و معدل نمو الودائع الادحارية لها أثر أيجابي ومعنوي في الأجل القصير، أما معدل التضخم له أثر ضعيف على الادخار في الأجل القصير وغير معنوي ،، أما سعر الصرف لها أثر سلبي وغير معنوي على الادخار المحلي فى الأجل القصير. استناداً على تلك النتائج فقد أوصت الدراسة على صانعي السياسات الاقتصادية في ليبيا أن يكون تركيزهم على القاعدة الادخارية، من خلال تبني السياسات المرنة خاصة السياسة النقدية والمالية لتنشيط الاستثمار، وذلك من خلال خلق موراد مالية لتعبئة الاستثمارات المحلية.

الكلمات المفتاحية: الادخار المحلي، محددات الادخار، الاقتصاد الليبي، نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة.

Determinants of Domestic Saving in Libya: Empirical Study during the period(1990-2023)

Sharaf Uldeen Jummah Jibreel Shaltout
Libyan Researcher and Academic

Abstract: This Study aim to identify of The Determinants Domestic Saving in Libya Economic using an annual data during The time Period From (1990-2023). using of the Autoregressive Distributed Lag Model (ADRL) investigate from the long-run relationship and the short -run and the Error Correlation Model. Moreover the results show: Unit root tests according the study variables the stationarity some in level some in first differences , As for the long run results show national income has a significantly effect of saving rates in Libya, As for time savings deposits growth rate positive and large role paly in saving behave in Libya , inflation rate negative on saving rates no significantly , and The Exchange rate had a positive on saving in Libya , In short run results show National Income and time savings deposits growth rate positive , Inflation rate insignificantly Weakness in short run and Exchange rate has an insignificantly negative effect of domestic saving in short run. Based on That results The study recommended That economic policymakers in Libya savaging ruler on focuses ,through elasticity policies building especially fiscal and monetary policy an investment activation , through that from the fiscal resources creating mobilizing domestic investments.

Keywords: Domestic Saving, Saving Determinants, Libya Economic, the Autoregressive Distributed Lag Model.

* باحث أكاديمي ليبي sharafshaltout08@gmail.com

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

1-المقدمة:

يعد الادخار عنصر أساسى في حياتنا اليومية ،بدون ادخار لايمكن لأي دولة أن تبني اقتصاد قوي ، تقوم عليه المؤسسات و الهئيات الاستثمارية ، فمن الادخار تنطلق النهضة التنموية ، وكذلك التوسع في المشاريع الاستثمارية ، التي يكون لها عائد في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.إذ يعرف الادخار "بأنه ذلك الجزء من الدخل المتاح ليس الجزء المنفق من الاستهلاك سواء كانت السلع الاستهلاكية أو السلع الاستثمارية ،كما يعرف الادخار رياضياً على أنه الفرق بين الدخل المتاح والاستهلاك".(Imoisi et al:2018:187) يمكن مقارنة الادخار الكلي عن طريق المدخرات و الاموال المودعة في الحسابات البنكية و الودائع في حسابات التوفير ،والودائع في البنوك العقارية ، و صناديق التقاعد، و التأمين على الحياة ،و الودائع في مؤسسات الائتمان الأخرى. (نفس المصدر السابق:187)

كما أن الادخار المحلي الإجمالي يتضمن ثلاثة أقسام فرعية : القسم الاول يحتوي على الادخار الخاص إذ يمكن الحصول عليه من خلال طرح الإنفاق الاستهلاكي من الدخل المتاح ، فهو يتضمن الافراد و العائلات، وصناديق المعاشات ،و صناديق الائتمان ، و التأمين على الحياة ، و المنظمات غير الربحية.والقسم الثاني الادخار العام فهو مكتسب من طرح ايرادات القطاع العام من نفقات القطاع العام ، فهذا الادخار يوضح حجم الموارد الاقتصادية التي يمكن أن تستخدمها الدولة في الاستثمار المحلي ، فمن الناحية النظرية أن الزيادة في الادخار العام يؤثر في الادخار المحلي ، ومن ثم فى الاستثمار المحلي و يليه فى النمو الاقتصادي . أما القسم الثالث الادخار المؤسسي يمكن تعريفه على أنه ربح الشركة من خلال استخدامها للاصول الثابتة و الاصول المتداولة، إذ يعرف أيضاً على أنه الموارد المالية الرئيسية للشركة، فهذا النوع يتأثر بعدة محددات منها الضريبة بعد الربح، التدفقات النقدية ،و الارباح ، والطلب على الاستثمار ، وتكلفة الدين ، والتدفقات من صافي الديون. (Halil ARIC:2015:23:24)

ففى سياق الاقتصاد الليبي تعد ليبيا من الدول التي تعتمد على عنصر واحد في جلب أغلب استثماراتها ، ألا هو قطاع النفط الذى يعتبر عنصر نابض ، لايمكن اعتماد عليه بدون ادخار الذي يمول عملية الاستثمار.طبقاً لبيانات صندوق النقد الدولي ، إذ يشكل الادخار مانسبته 21% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2011 بعد أن كانت 54% في سنة 2010؛ فهذا التناقص نتيجة لأحداث ثورة فبراير التي شهدتها البلاد في تلك الفترة ، حيث أثر ذلك على العملية الادخارية في ليبيا ،كما شهدت سنوات 2014 ،2015، 2016 انخفاض في نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي مانسبته 14%، 4.5%،1.8%؛ نتيجة تدني الوضع المالي للاقتصاد الليبي المرتبط بعائدات النفط وتوسع في دائرة الإنفاق الحكومي، وأيضا الحروب والصراعات السياسية أثرت بالدرجة الأولى على عملية الادخار ، وفقدان الثقة في الجهاز المصرفي الذي يرسم السياسة النقدية التي تقوم على أهداف واضحة تتماشى مع الوضع الاقتصادي فى ليبيا.

2- مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة الدراسة في تحليل المحددات التي تؤثر في عنصر الادخار، ذلك من خلال توضيح الكيفية التى تؤثر فيها المتغيرات على الادخار المحلي في ليبيا خلال الفترة 1990-2023.

3- فرضيات الدراسة:

-الفرض الاولH0 : لا توجد علاقة بين الادخار و المتغيرات الاقتصادية في ليبيا.

-الفرض الثانيH1: توجد علاقة بين الادخار و المتغيرات الاقتصادية في ليبيا.

4- هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية الادخار المحلي في الاقتصاد الليبي، من خلال التعرف على المحددات التي تؤثر فيه.

5-أهمية الدراسة:

أغلب اقتصاديات العالم تنظر إلى التنمية المستدامة، حيث أن تلك الاستدامة لا تأتي إلا من خلال التنوع في مصادر الدخل، فهذا لايتم إلا من خلال عملية التمويل في الاستثمارات، إذ أن ذلك لايتحقق إلا بالادخار الذي يعمل على تحفيز تلك الاستثمارات، فمن خلال تتبع الاقتصاد الليبي فإنه يلاحظ بأنه لايعطي الاهتمام للقاعدة الادخارية، الذي تعول عليه معظم الدول سواء كانت نامية أو متقدمة اقتصاد ريعي، ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة إلى التعرف على أهم المحددات التي تؤثر فى الادخار المحلي في ليبيا.

6-مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على النشرة الاقتصادية الصادرة من مصرف ليبيا المركزي، والبيانات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة من مركز بحوث العلوم الاقتصادية-بنغازي، قاعدة البيانات الصادرة من البنك الدولي.

7-منهجية الدراسة:

سوف تستخدم الدراسة المنهج التاريخي للتعرف على النظريات الاقتصادية التي تناولت مفاهيم الادخار ومدى أهميته في الاقتصاد الوطني، وايضا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في االادخار المحلي، كما سيتم استخدام المنهج القياسي من أجل الكشف عن العلاقة بين الادخار ومحدداته، ومدى تأثيرها على الادخار في ليبيا.

8- الدراسات السابقة:

1- دراسة سامي ومسعود (2017) على الاقتصاد الليبي، حيث هدفت تلك الدراسة إلى قياس وتحديد أهم المتغيرات المؤثرة على معدل الادخار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2015)، ذلك من خلال استخدام اختبارات جذر الوحدة واختبارات السببية لجرانجر. حيث كانت المتغيرات المستخدمة في الدراسة هي حجم المدخرات المحلية، وسعر الفائدة على الودائع الادخار، والدخل القومي المتاح، ومعدل التضخم، وعجز أو فائض الموازنة العامة، ونسبة الاعالة العمرية، ودرجة التطور المالي. توصلت الدراسة الى أن سعر الفائدة على الودائع الادخارية من أكثر المتغيرات المؤثرة على معدل الادخار في ليبيا، يليه معدل الاعالة؛ وذلك بسبب زيادة عدد العاطلين عن العمل مما أثر ذلك على انخفاض نسبة الادخار المحلي. فعليه أوصت تلك الدراسة بتطبيق السياسة المالية الانكماشية التي تساهم في ترشيد الإنفاق الأستهلاكي من خلال رفع نسبة الضريبة على السلع الكمالية من أجل نشر الوعي الادخاري بين الافراد.

2- دراسة بوجانه واخرون (2018) تهدف إلى التعرف على أهم محددات الادخار العائلي في الجزائر سواء في الأجل القصير و الأجل الطويل خلال الفترة (1970-2014)، ذلك باستجدام منهجية الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة (ARDL). ومن أهم المتغيرات المستخدمة في الدراسة: الادخار العائلي، الناتج المحلي الإجمالي و الدخل المتاح الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي والعمق المالي ومعدل الاعالة العمرية. أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الدخل الحقيقي المتاح والعمق المالي أثرث على معدلات الادخار، أما الناتج المحلي الخام ومعدل الاعالة العمرية له أثر سلبي على معدل الادخار العائلي، أما معدل التضخم وسعر الفائدة لم يكن له أي أثر معنوي على معدلات الادخار في الاقتصاد الجزائري. فمن التوصيات التي أوصت بها الدراسة يجب على الحكومة الجزائرية أن تخفض نسبة معدل الأعالة من خلال وضع استراتيجية تحد من الاثر السلبي من تلك النسبة، وأيضا المحافظة على الدخل الحقيقي للافراد من خلال غرس الثقافة الادخارية لديهم.

3- دراسة Imoisi,Iyafekhe,Ezeibekekwe (2018) تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الادخار الكلي في نيجيريا خلال الفترة (1982-2016)، حيث اعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، اختبار التكامل المشترك. من أهم المتغيرات التي تم استخدامها في الدراسة: الادخار

الكلي والناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ومعدل الودائع الادخارية، ومعدل التضخم. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة طبقا للنظرية الاقتصادية أن الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الودائع الادخارية لها أثر أيجابي ومعنوي على الادخار الكلي في نيجيريا، أما معدل التضخم له أثر سلبي وغير معنوي على الادخار الكلى. كما أن المتغيرات المستقلة تفسر مانسبته 98% من الادخار الكلي في نيجيريا. أذ أوصت الدراسة بتحسين نصيب الفرد من الدخل القومي، وذلك من أجل زيادة التراكم الراسمالي الذي ينعكس على نمو مدخراتهم .

4– دراسة Nagawa, Wasswa (2020) على الاقتصاد الأوغندي بهدف التعرف على أهم المحددات التي تؤثر على الادخار خلال الفترة(1990–2017) ذلك باستخدام منهجية ARDL، حيث استندت تلك الدراسة على فرضية دورة الحياة وفرضية الدخل الدائم. أهم المتغيرات التي استخدمتها الدراسة تتضمن الادخار المحلي الإجمالي، سعر الفائدة على الودائع، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود بالمعني الواسع، ميزان الحساب التجاري، الإنفاق العام الإجمالي، الإستثمار الأجنبي المباشر، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الأجل الطويل. إن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي وعرض النقود لها أثر إيجابي ومعنوي على الادخار المحلي الإجمالي، بينما ميزان الحساب الجاري والإنفاق العام لهما تأثير سلبي على الادخار، أما سعر الفائدة على الوادئع ليس لها أي أثر معنوي على الادخار في الاقتصاد الأوغندي، أما بالنسبة الأجل القصير أوضحت النتائج أن ميزان الحساب الجاري لها أثر إيجابي ومعنوي على الادخار، بينما معدل النمو في الناتج المحلي، وسعر الفائدة على الودائع أثرها سلبي معنوي على الادخار. إذ توصي هذه الدراسة بضرورة زيادة صافي الصادرات من خلال تبني الحكومة استراتيجية التصنيع والتصدير، وذلك بوضع خطط اقتصادية متطورة تساهم في زيادة الادخار المحلي، وايضا توفير بيئة اقتصادية مناسب لدخول المستثمر الأجنبي لرفع العوائد المالية.

5– دراسة Seraphin, Cesar (2021) على اقتصاد دول غرب أفريقيا (بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، مالي، النيجر، السينغال ، غينيابيساو، توغو)بهدف تحليل العوامل الرئيسية المحددة لسلوك الادخار خلال الفترة(1982–2017) باستخدام طريقة المربعات الصغري الديناميكية، من أهم المتغيرات المستخدمة في الدراسة : الادخار المحلي، و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار، والتضخم، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، الإنفتاح التجاري، معدل الالتحاق بالمدراس الابتدائية، معدل الاقتراض في البنوك. توصلت الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، معدل الاقتراض في البنوك لها أثر إيجابي على سلوك الادخار، أما الإنفتاح التجاري ومعدل التضخم ومعدل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية لها أثر سلبي على الادخار المحلي. وعليه أوصت الدراسة على صانعي السياسات الاقتصادية التركيز على العادات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك لدى القطاع العائلي في دول غرب أفريقيا عند رسم السياسات الاقتصادية؛ وذلك من أجل زيادة معدلات الادخار لديهم.

6– ناقشت دراسة Were,Joseph (2022) على اقتصاد تنزانيا ، التعرف على محددات الادخار المحلى الإجمالي في تنزانيا خلال الفترة (1990–2022)، باستخدام منهجية ARDL لمعرفة اتجاه العلاقات في الأجل الطويل والقصير . إذ استخدمت هذه الدراسة معادلتين: معادلة الادخار الخاص ومعادلة الادخار المحلي الإجمالي، من أهم المتغيرات المستخدمة في الدراسة: النسبة المئوية للادخار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، النسبة المئوية للادخار المحلي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الادخار العام، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، العمق المالي، سعر الفائدة الحقيقي، نسبة الإعالة للافراد فوق سن 65سنة، نسبة الإعالة للافراد تحت سن 14 سنة، معدل التضخم، الانفتاح التجاري، التطور المالي. إذ أوضحت نتائج الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الناتج، والادخار العام والعمق المالي هي متغيرات ذات معنوية على المدخرات الخاصة، أما النتائج على الادخار المحلي الإجمالي أظهرت أن الزيادة في نصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والعمق المالي وسعر الفائدة أدت إلى زيادة المدخرات العامة في نيجيريا، بينما معدل التضخم أثره سلبي على حجم المدخرات وغير معنوي. حيث أوصى الباحثان على ضرورة تطوير السياسات الاقتصادية من أجل زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي والعمق المالي في القطاع البنكي؛ لانها تعمل على تشجيع الادخار المحلي في تنزانيا.

7- دراسة(2022) Lusay,Mulunda على اقتصاد زامبيا،حيث هدفت إلى التعرف على المحددات التي تؤثر في الادخار العائلي في سنة 2015 ، التي تضم 12251 عائلة ، حيث استخدمت الدراسة نموذج الانحدار اللوجستي ، فمن المتغيرات المستخدمة في الدراسة : الادخار العائلى ، الدخل العائلي،الوضع الوظيفي للعائلة ، العمر ، المكان(الريف و الحضر)، حجم العائلة (عدد أفراد كل عائلة).أهم النتائج التى توصلت لها الدراسة إلى إن الدخل و الوضع الوظيفي للعائلة لهما أثر إيجابي و معنوي على الادخار العائلي ، أما حجم العائلة و العمر و المنطقة (السكن في المواقع الحضرية) لها أثر سلبي معنوي على الادخار العائلي . أذ أوصت الدراسة بزيادة التمويل الحكومي لدعم الانشطة الاقتصادية في زامبيا، وذلك بهدف خلق فرص عمل للقطاع العائلى مما ينعكس ذلك على زيادة دخولهم.

8-هدفت دراسة (2023) Munir على دول جنوب أسيا(بنغلاديش، الهند، باكستان ، سرلانكا) إلى توضيح المحددات الاقتصادية الكلية للادخار في الاجل القصير و الطويل خلال الفترة (1980-2019)حيث استخدمت منهجية ARDL بانل. كما تحتوي هذه الدراسة على نموذجين الاول يقيس العلاقة بين الادخار الإجمالي والمتغيرات الاقتصادية والثاني يوضح أثر الادخار المحلي الإجمالي على المتغيرات الاقتصادية، ومن أهم المتغيرات المستخدمة الادخار الإجمالي في النموذج الاول، والادخار المحلي الإجمالي في النموذج الثاني، والسكان في سن العمل، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعرض النقود، ومعدل نمو الصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر. توصلت الدراسة إلى أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الصادرات وعرض النقود لها أثر إيجابي ومعنوي على الادخار الإجمالي، بينما الاستثمارالأجنبي المباشر له أثر سلبي معنوي على الادخار الإجمالي في الاجل الطويل، أما معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وعرض النقود و السكان في سن العمل لها أثر إيجابي ومعنوي على الادخار المحلي الإجمالي ، أما الاستثمار الاجنبي المباشر له أثر سلبي معنوي على الادخار المحلي الإجمالي في الاجل الطويل ،كما أوضحت نتائج الدراسة أيضا أن العلاقة السببية كانت ثنائية الاتجاه بين الادخار الإجمالي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، واحادية الاتجاه من السكان في سن العمل إلى الادخار المحلي الإجمالي.بناء على النتائج أوصت الدراسة بزيادة الاستثمار في المشاريع التي تؤدي إلى زيادة مستوى التوظيف و الدخل لدى الافراد ، وكذلك على الحكومة تشجيع على الاستنمار الأجنبي المباشر الذي يساهم في استقرار البيئة الاقتصادية .

9-في السعودية دراسة(2024) Alsedrah والتي هدفت إلى الكشف عن أهم المحددات التي تؤثر في الادخار الشخصي في السعودية خلال الفترة(2012-2022) ذلك باستخدام نموذج ARDL، واختبارالحدود لمعرفة العلاقة السببية في الاجل الطويل .من أهم المتغيرات المستخدمة في الدراسة هي الودائع الزمنية الادخارية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة على الودائع و القروض الاستهلاكية، والقروض العقارية . توصلت نتائج الدراسة إلى أن كل المتغيرات ذات أثر معنوي على الادخار الشخصي، غير أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والقروض العقارية لها أثر سلبي معنوي على معدل الادخار الشخصي. إذ اقترحت الدراسة عدة توصيات : والتي منها التشجيع على زيادة التعليم المالي الذي يهدف إلى زيادة الادخار ، و مراقبة التضخم ، و أسعار الفائدة فأنها لها أثر إيجابي على معدلات الادخار .

9-النظريات التي فسرت سلوك الادخار:

هناك عدة نظريات فسرت سلوك الادخار لدى الفاعلين الاقتصاديين، فهذه النظريات هي نظرية الدخل المطلق (Keyenes) (AIH) ، فرضية الدخل النسبي ، فرضية الدخل الدائم ، فرضية دورة الحياة .

9-1- فرضية الدخل المطلق للنظرية الكينزية :

اقترح كينز في نظريته أن الاستهلاك والادخار دالة متزايدة في الدخل المطلق أو المتاح، حيث أن الاستهلاك يزداد بمعدلات متناقصة عند زيادة الدخل مع بقاء الاشياء الاخرى ثابتة . أما دالة الادخار الكينزية تأخذ دالة خطيئة، حيث أن الميل الحدي للادخار يكون ثابت. فصيغة التالية توضح ذلك:

$$S_t = \delta + \beta Y_t$$

إذ تشير S_t تشير إلى القيمة الحقيقية للادخار ، Y تشير إلى الدخل المتاح ، $B_t = \frac{ds}{dy}$ تشير إلي الميل الحدى للادخار عند الزمن t ، فهو يكون ثابت و موجب لكنه أقل من الواحد الصحيح ،كما أن الدخل المرتفع يقود إلى إدخار مرتفع، أما S/y تشير إلى الميل المتوسط للادخار ، δ تشير إلى الثابت يكون أقل من الصفر ، عندما الدخل =0 فإن الادخار يكون سالب أو قليل جدا ، بشكل عام أن العلاقة بين الادخار و الدخل ليست متناسبة فهذه الحالة .(Chinedum (F,Ogoke:2024:4

9-2- فرضية الدخل النسبي :

قدم الاقتصادي Dusenbery في عام 1949 فرضية الدخل النسبي ،حيث أشار إلى أن دالة الاستهلاك االعائلي تعتمد على دخل الفرد العائلي في علاقتها مع دخل العلائات الأخرى.(Duesenberry:2024:4) طبقا لهذه الفرضية هناك إرتباط بين الاستهلاك في الأجل القصير الذى تعتبره هذه الفرضية ارتباط غير نسبي ، و الاستهلاك في الأجل الطويل ارتباط نسبي ،كما أن James Duesenbery فسر ذلك على أن البيئة التي يعيش فيها الافراد تؤثر في نمط الاستهلاك ، فالفرد لايمكن أن يأخذ استقلالية في عملية استهلاكه ، ومن ثم يؤثر ذلك في عملية الادخار لذا الافراد . ففي حالات الركود الاقتصادي تتأثر دخول الافراد مما يجعلهم يسحبون من مدخراتهم، ذلك من أجل المحافظة على نمط الاستهلاك الخاص بهم. (الأفندي:302:2018)

9-3- فرضية الدخل الدائم:

تم أقتراحها من قبل Friedman ، حيث أظهرت هذه النظرية أن الفاعلين الاقتصاديين يستهلكون عند أي نقطة ، من إجمالي دخولهم التي يتحصلون عليها في حياتهم ، إذ أن الافراد ينظرون إلى توقعاتهم من المنفعة الحدية من إجمالي الاستهلاك و القدرة على الاستجابة للتغيرات في الدخل سواء كان ذلك في حالة وجود ادخار أو غير موجود ، طبقا لهذه النظرية أن العلائلات تغير من أنماط استهلاكها مع اعتبار أن دخلهم دائم .

الشكل الدالي للادخار عبر الزمن يكون في الصيغة التالية :

$$S_t = S + \emptyset Y^P + \emptyset Y^T$$

$$Y = Y^P + Y^T$$

حيث: $\emptyset$ تشير إلى الميل الحدى للادخار MPS ، Y^p : تشير إلى الدخل الدائم ، Y^T : تشير إلى الدخل المؤقت أو العابر .عليه فإن الافراد لا يمكن أن يستهلكوا كل الدخل المؤقت بمعنى أن $\emptyset = 1$.

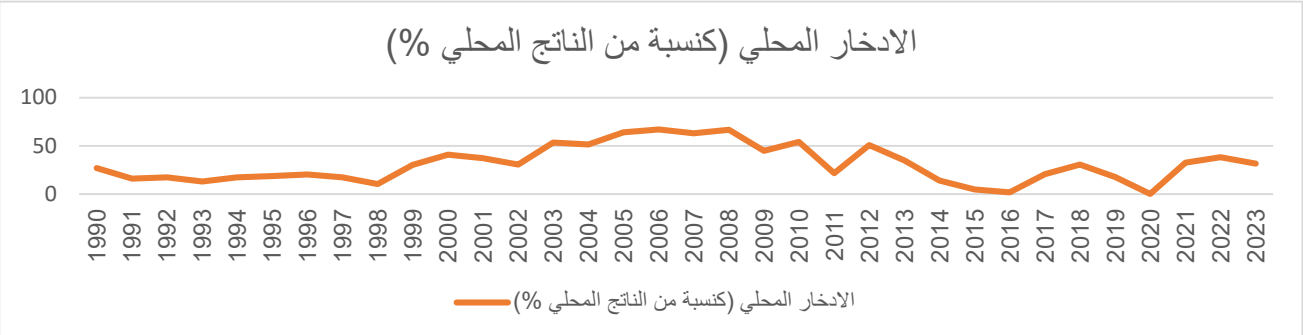
بناء على ذلك فأن التغيرات في الدخل المؤقت سوف تؤدي إلى تغير في حجم الادخار، وعليه فإن المستويات العالية من الدخل المؤقت أدت إلى زيادة معدل الادخار، فهذا يحدث في الحالة التي يكون فيها الدخل المؤقت غير مستهلك. (Khalechane:2017:15)

9-4- فرضية دورة الحياة:

وضعت هذه الفرضية من قبل كلاً من Ando,Modigliani(1963) حيث إفترضا أن استهلاك الافراد يكون محدد في فترة من الزمن .وكذلك عندهم دخل متدفق من مواردهم ، غير أنّ نسبة التدفق تكون أقل نسبياً في بداية حياتهم وعند سن التقاعد ؛لان إنتاجيتهم تكون أقل، عكس عندما تكون أعمارهم في منتصف حياتهم فإن إنتاجيتهم تكون عالية .طبقا لهذه الفرضية أن الافراد في سنوات التقاعد يعتمدون على صافي الاقتراض، أما في السنوات المتوسطة من العمر يدخرون من ديونهم لتوفيرها عند التقاعد ، فاقتراضهم دائما يتركز على سعر الفائدة، كما أقترحت تلك الفرضية أيضا أن التضخم ليس له تأثير حقيقي على سلوك الادخار بسبب غياب الوهم النقدي (Chinedum F,Ogoke:2024:6) كما أشارت الفرضية أيضا أن معدلات البطالة المرتفعة تقلل من معدلات الادخار، الاعمار الصغيرة من الافراد أقل احتفاظ بالدخل، أما الافراد الذين في سن الانتاجية أي سن العمل ، إذ يحتفظون أكثر من الاشخاص في السن الكبير بعد التقاعد. ففي سياق تلك الفرضية فإن الادخار يستند على افتراض أن الاشياء المستهلكة تقل، كلما وصل الافراد في مراحل متقدمه من العمر. (Khan:2024:49)

10-تحليل المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة :

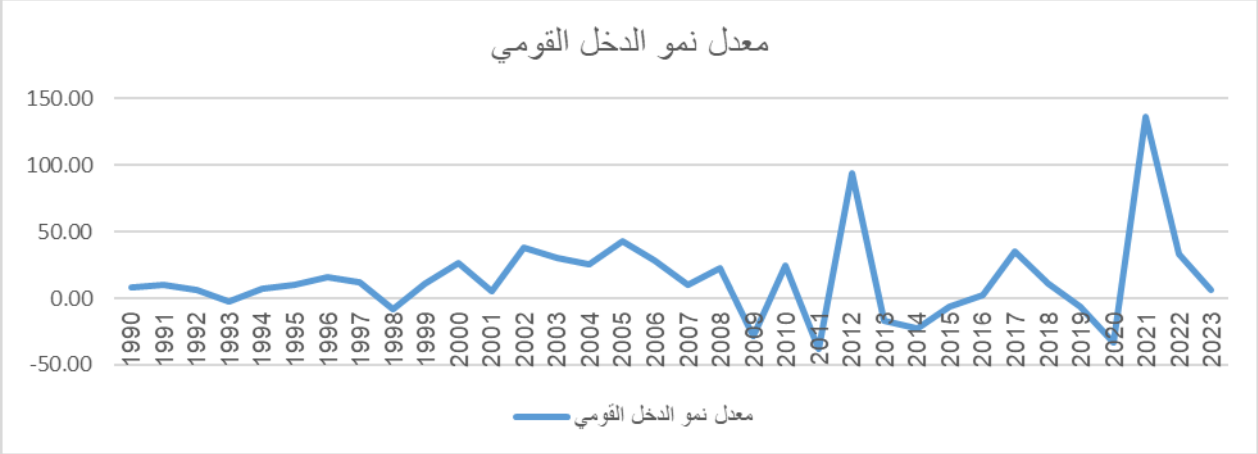
10-1-الادخار المحلي: يُلاحظ من الشكل رقم (1) أن الادخار المحلي (نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي) في وضع التذبذب ففي عام 1990 كانت مانسبته2. 27% ، ثم أخذت في وضع الهبوط التدريجي إلى أن وصلت مانسبته10.4% فى عام1998؛ فهذا التراجع يعود إلى الظروف والاحداث التي شهده الاقتصاد الليبي في تلك الفترة المثمتلة في العقوبات الامريكية، وكذلك تطبيق القانون رقم 15بشأن المرتبات العاملين في الجهاز الإداري في الدولة الليبية، مما أدى ذلك إلى خفض حجم المدخرات لدى الافراد . كما شهدت أيضا الفترة من (2000-2010) تزايد تدريجي في الادخار المحلي، فمن الشكل رقم(1) يُلاحظ أن حجم الادخار أخذ الاتجاه الصعودى إلى أن وصل إلى 67% في سنة 2006؛ ذلك بسبب تحسن في أسعار النفط، وأيضاً أنخفاض فى معدلات التضخم، من ثم أخذ في الاتجاه التناقص إلى أن وصل إلى 54% فى سنة 2010 ؛ نظراً لتراجع أسعار النفط مما ساهمه في انخفاض ذلك المعدل، أما الفترة (2011-2023) إذ شهدت تلك الفترة معدلات ادخار منخفضة، حتى وصلت في سنة 2020 إلى أذني مستوياته؛ يعزى ذلك بسبب الحروب والصراعات السياسية، وتأكل القوة الشرائية للدينار الليبي و ضعف الموارد المالية الدولة الليبية، كما أخذت أيضاً وضع التذبذب بين الصعود والهبوط إلى أن وصل مانسبته 31.8% في سنة 2023 .



الشكل رقم (1) الادخار المحلى خلال الفترة (1990-2023)

10-2-الدخل القومي:يعد الدخل من العناصر المهمة في تحديد سلوك الادخار ، إذ أشارت معظم النظريات الاقتصادية على أن الدخل عامل مؤثر في الادخار المحلي، بالرغم من ذلك إذ أوضحت معظم الدراسات الاقتصادية التي تناولت موضوع الادخار طبيعة العلاقة بين الدخل القومي و الادخار المحلي ، حيث كانت العلاقة موجبة قوية .(مليبارى:2014:13) فمن الشكل رقم(2) يُلاحظ أن معدلات النمو فى الدخل القومي فى تزايد مستمر خلال الفترة(

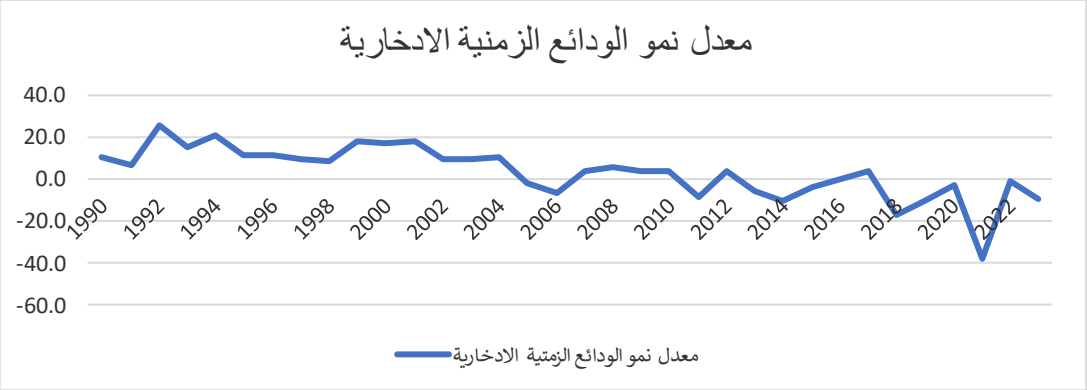
(1990-2010) ؛ ذلك نتيجة انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج مما ساهم في زيادة الدخل القومى ، وأيضاً زيادة الصادرات النفطية، وغير النفطية وان كانت بنسب ضيئلة ، أما فى عام 2011 انخفض معدل الدخل القومى إلى مانسبته 38.15% بالسالب ؛ يرجع ذلك التناقص الحاد إلى أحداث ثورة 17فبراير التى شهدتها ليبيا فى تلك الفترة ، مما أدى إلى التوقف الصادرات النفطية، ناهيك عن دخول الاقتصاد الليبي في مرحلة ركود في تلك الفترة . كما شهد معدل النمو في الدخل القومى وضع التزايد في سنة 2012 مقارنة بالسنة التى قبلها ؛ فهذا التزايد يرجع إلى انتعاش اقتصاد الليبي في تلك الفترة، و أيضاً انخفاض معدلات النضخم و زيادة الحركة التجارية داخل السوق الليبي ، غير أن وضع الصعود لم يستمر، ولكن سرعان ما أخذ معدل النمو الدخل القومى وضع التذبذب بين الهبوط والارتفاع خلال الفترة الممتدة بين (2013-2023) ؛ نتيجة لصراعات و الانقسامات السياسية التي ساهمت في تردى الوضع الاقتصادى للدولة الليبية، وكذلك أضعفت الموارد المالية التي تورد إلى الخزانة العامة كالضرائب والرسوم التي تفرض في المنافذ البرية والبحرية والجوية ، خاصة أن الاقتصاد الليبي يعتمد على العالم الخارجي .



الشكل رقم (2) معدل الدخل القومي خلال الفترة (1990-2023)

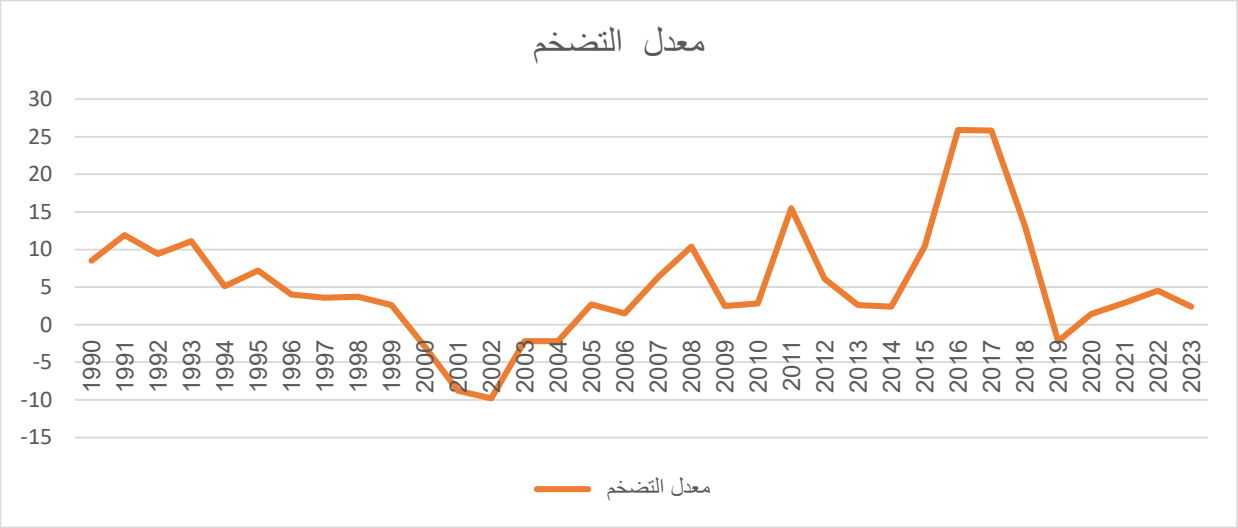
10-3-الوادئع الزمنية الادخارية: هي أما أن تكون ودائع توفير أو ودائع الأجل، إذ يستند حساب تلك الودائع على فائدة ثابتة، فهي عادة ماتكون مؤمنة. في حين تخضع المسحوبات من حساب تلك الودائع إلى غرامة قبل موعد استحقاقها؛ وذلك بسبب عدم الوفاء بموعد استحقاقها، من جهه أخرى يخسر صاحب تلك الودائع الفائدة المتفق عليها عند تاريخ استحقاقها. بالتالي عند المقارنة بين حساب الودائع التوفير وحساب الودائع الزمنية ، ويلاحظ نجد أن الودائع الزمنية تمد أصحابها على امتلاك مدخراتهم في فترة زمنية طويلة ذات عوائد بنسب مئوية عالية .(Alsedrah:2024:4) فمن الشكل رقم (3) يُلاحظ أن معدل النمو في الودائع الزمنية الادخارية في وضع التذبذب بين التزايد والتناقص خلال الفترة الممتدة بين (1990-2023) ؛ وذلك لعدة أسباب اقتصادية مثل الانقسام المؤسسي بين شرق البلاد وغربه، والحروب والصراعات و انعدام الثقة في القطاع المصرفي، ففي فترة التسعينات شهد معدل النمو الودائع الزمنية الادخارية تطور ملحوظ، ففي سنة 1990 سجل معدل نمو الودائع الزمنية الادحارية مانسبتة 10.8%، وكانت بين تناقص في بعض السنوات إلى وصلت مانسبته 17.318% في سنة 1999، إذ شهدت تلك الفترة استقرار في القطاع المصرفي، بالرغم من من وجود تحديات لذا الاقتصاد الليبي، ألا أن مع بداية الالفية الاولى سجل معدل نمو الودائع الزمنية الادخارية 16.44%

في سنة 2000 مقارنة بالسنة التى قبلها، كما شهدت السنوات من (2001- 2010) وضع التذبذب إلى أن وصلت فى أدنى مستوياتها بمعدلات سالبة في سنة 2005 بنسبة 2.17-% ، و 6.911-% في سنة 2006 ، فهذا راجع إلى السياسات التي تبناها المصرف المركزى في ذلك الوقت ، أما الفترة من (2011-2023) فقد سجل معدل نمو الودائع الزمنية الادخارية خلال تلك الفترة معدلات نمو سالبة ؛ ويرجع ذلك إلى ضعف القطاع المصرفي وانعدام السيولة في المصارف وتخلخل الوضع الاقتصادى بصفة عامة، مما أثر ذلك على الودائع الادخارية، إذ أن ذلك خلق حالة عدم الثقة في القطاع المصرفي، وجعل الافراد والشركات سحب أغلب أموالهم من المصارف و الاكتناز في منازلهم .



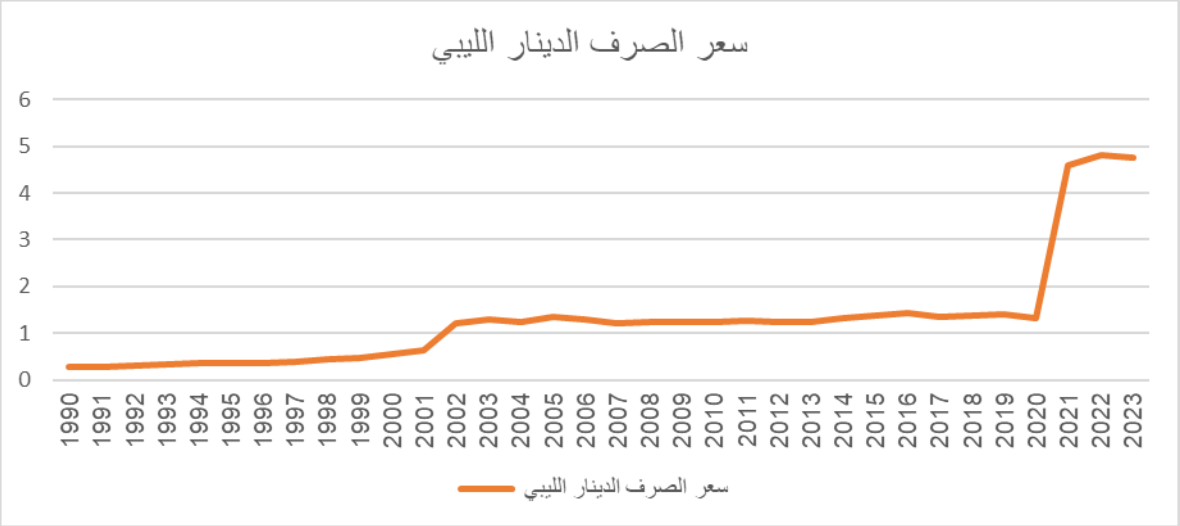
الشكل رقم (3) معدل نمو الودائع الزمنية الادخارية الفترة (1990-2023)

4-10-التضخم : يؤثر التضخم على الادخار من عدة جوانب مختلفة، إذ أن معدلات التضخم المرتفعة تسبب ارتفاع في اسعار الفائدة الاسمية، ومن ثم تؤثر تلك الزيادة على دخول الافراد ومدخراتهم، إضافة إلى ذلك أن معدلات التضخم العالية تخلق حالة عدم اليقين في الاقتصاد، فهذا مما يجعل الافراد يحتفظون بمدخراتهم خوفا من المخاطرة التي ظهرت في الاقتصاد (ARIC:2015:28). فمن الشكل رقم (4) يُلاحظ أن معدلات التضخم بدأت في وضع التذبذب مابين التزايد والتناقص ، إذ سجلا معدل التضخم في سنة 1990 مانسبته 8.5% ، وظلت فى وضع التزايد إلى أن وصلت مانسبته 11.9% في سنة 1991، ولكن تلك النسبه تراجعت إلى أن وصلت مانسبته 2.6% في سنة 1999؛ وهذا التراجع يعود إلى رفع العقوبات الامريكية التي كانت مفروضة على ليبيا في تلك الفترة، مما ساهم ذلك في انخفاض معدلات التضخم، أما الفترة الممتدة من (2000-2010) شهدت أيضا احداث غيرت من الوضع الاقتصادى في ليبيا، إذ أخذت معدلات التضخم قيم سالبة من سنة 2000 إلى سنة 2005 ؛ نتيجة ارتفاع أسعار النفط و انفتاح ليبيا على دول العالم، مما ساهم ذلك في انخفاض الاسعار في السوق المحلي، ولكن لم يستمر ذلك التناقص إلى أن عادوت وضع التذبذب بين الارتفار والانخفاض خلال الفترة من(2006 إلى 2010) كما شهدت تلك الفترة أيضا عدة تحولات اقتصادية، خاصة في القطاع العقاري الذى تبنت الدولة فيه مشاريع الاسكان العام ، الذي أدى إلى دخول الشركات الأجنبية ، ونقص الانتاج المحلي كلها أسباب ساهمت في زيادة معدلات التضخم، أما عن الفترة الممتدة بين (2011-2023)بلغت معدلات التضخم مانسبته 15.5% في سنة 2011 مقارنة بالسنة التى قبلها ؛ ذلك بسبب أحداث ثورة 17 فبراير في تلك السنة، ولكن سرعان ماارتفع في السنوات التالية إلي أن وصل 25.9% في سنة 2016، 25.8% فى سنة 2017 ، ومن تم انخفض تدريجيا إلى أن وصل 2.4% فى سنة 2023؛ فهذا التناقص نتيجة منح مصرف ليبيا المركزي اعتمادات مستندية للتجار وشركات الاستيراد والتصدير، وحصولهم على عملة أجنبية بسعر الرسمي، ساهم ذلك في خفض معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.



الشكل رقم (4) معدل التضخم خلال الفترة (1990–2023)

10–4–سعر الصرف :بعض الاقتصاديين بنوا افكارهم على أن مستويات من أسعار الصرف الحقيقية ، تكون عامل مهم في النمو الاقتصادي ، ذلك من خلال أثرها على المدخرات ومن ثم على التراكم الرأسمالي ، علاوة على ذلك فإن التخفيض في سعر الصرف الحقيقي سوف يؤدي إلى زيادة معدلات الادخار المحلي ، ناهيك عن أنه يحفز النمو الاقتصادي من خلال التراكم الرأسمالي أو مايعرف بقناة التراكم الرأسمالي . فبالرغم من ذلك فإن بعض الدول تبنت تلك السياسة لتحفيز النمو الاقتصادي ، منها كوريا الجنوبية و الصين و ماليزيا و تايلاند و التشيلي ، بينما هناك دول أخرى تبنت سياسة رفع سعر الصرف لزيادة الادخار المحلي و النمو الاقتصادي مثلا المكسيك قبل عام 1995.(EIhenedawy:2025:1) إذ يُلاحظ من الشكل رقم (5) أن سعر الصرف فى ليبيا مقابل الدولار الامريكي في الاتجاه الهبوطي التدريجي ، ففي سنة 1990 بلغ ماقيمة 0.2823درهم لكل دولار واحد ، حيث شهدت تلك الفترة عدة سياسات طبقها مصرف ليبيا المركزي ، والتي منها سياسة تنوع أسعار الصرف للمحافظة على قيمة العملة؛ ذلك بسبب أزمة لوكربي التي سببت في قطع العلاقات الاقتصادية مع دول العالم ،كما واصل سعر الصرف الدينار الليبي في الانخفاض ، حيث بلغ ماقيمته 1.2106دينار لكل دولار فى سنة 2002، إلى أن وصل إلى 1.39دينار لكل دولار واحد في سنة 2019؛ فهذا يرجع إلى تراجع الإحتياطيات التي يمتلكها المصرف المركزى ، وأيضاً عدم الافراج الكلي على الاموال المجمدة في الخارج، و ضعف القطاع غير نفطي خاصة القطاع الزراعي و الصناعي ، فى توفير المتطلبات المحلية بدلاً من الاستيراد من الخارج ، ولكن مع بداية عام 2021 قام مصرف ليبيا المركزى بتخفيض قيمة الدينار الليبي ؛ وذلك بسبب الحروب والصراعات السياسية أدت إلى اقفال الموانى ومنابع البترول ، مما انعكس ذلك على كمية الاحتياطيات الصرف ، حيث وصلت القيمة بعد التخفيض من 4.584دينار في سنة 2021 لكل دولار واحد ، إلى أن وصل إلى 4.763دينار لكل دولار واحد فى سنة 2023؛ فهذا التخفيض يرجع إلى السياسات التي انتهجتها الحكومة فى تلك الفترة ، المثمتلة في تضخم العاملين فى الجهاز الادارى وارتفاع فاتورة المرتبات و ضعف مساهمة القطاع غير النفطي و زيادة الاستيراد من الخارج ، كلها أضعفت في قيمة الدينار الليبي.



الشكل رقم (5) سعر الصرف الدينار الليبي خلال الفترة (2023-1990)

11-تقدير النموذج:

من أجل تحليل العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة سواء في الأجل الطويل والقصير ، سوف تستخدم هذه الدراسة منهجية الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة أو اختبار الحدودARDL (An Autoregressive Distributed Lag Modeling or bounds testing) ، فهذا الاختبار ينظر إلى إحصائية (The F-statistic) عندما قيمتة أكبر من القيم الحرجة، فإن العلاقة في الأجل الطويل تكون موجوده طبقا لمنهجية ARDL . إذ يعود الفضل في اقتراحها إلىPesaran-Shin ، فهي تتميز بمزايا متعددة:

1 – تتماشى مع البيانات الصغيرة .

2-يمكن استخدامها مع المصفوفات في حالة المتغيرات المستقرة في المستوى I(0) و الفروق الاولى I(1) .

3-كما أن لها القدرة على المقارنة في حالة صيغة معادلة واحدة و يأخذ التفسيرات و سهلة التطبيق.

4-في حالة اختلاف فترات الابطاء يمكن أن تقييم المتغيرات فى معادلة محددة.(Alsedrah:6:2024)

5-كما أنها تدرس العلاقات الديناميكية بين المتغيرات سواء في الأجل القصير و الأجل الطويل ، وأيضاً تدرس إمكانية وجود علاقات توازنية بينهما في الأجل الطويل .(الفاخري ، محمود سعيد :2016: 217)

11-1- توصيف النموذج:

بناءا على الدراسات السابقة ، سوف يتم الاعتماد عليها في صياغة النموذج الذى يتماشى مع الاقتصاد الليبي ، خاصة أن الاقتصاد الليبي يعتمد على ايرادات النفط ، للتعرف على المحددات التي تؤثر في الادخار في ليبيا، حيث استخدمت هذه الدراسة البيانات المأخودة من مصرف ليبيا المركزي و قاعدة لبيانات البنك الدولي خلال الفترة 1990-2023.

عليه فالتوصيف من الناحية الرياضية تكون الدالة على النحو التالي:

$$S = f(GNI, TSD, Inf, Ex) \qquad (1)$$

أما من الناحية القياسية تكون الدالة في صيغة التالية:

$$S_t = a_0 + a_1 Yd_t + a_2 TSD_t + a_3 INf_t + a_4 EX_t + u_t \qquad (2)$$

حيث: (S) : تشير إلى النسبة المئوية %من إجمالي الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ،و أما(GNI): تشير معدل نمو في الدخل القومي %،و(TSD): تشير إلى معدل نمو في الودائع الزمنية الادخارية% ، و(INf) تشير إلى معدل التضخم %،وأما(Ex): تشير إلى سعر الصرف الرسمي، و(a_0): يشير إلى الحد الثابت، و(u): يشير إلى العنصر العشوائي و(t): يشير إلى عنصر الزمن.

بناء على المعادلة رقم (2) سيتم كتابة معادلة نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ، فتكون في الصيغة الاتية:

$$\Delta S_t = a_0 + \sum_{i=1}^{k} \lambda_1 \Delta S_{t-1} + \sum_{i=0}^{k} \lambda_2 \Delta GNI_{t-1} + \sum_{i=0}^{k} \lambda_3 \Delta TSD_{t-1} + \sum_{i=0}^{k} \lambda_4 \Delta INF_{t-1} + \sum_{i=0}^{k} \lambda_5 \Delta EX_{t-1} + \delta_1 S_{t-1} + \delta_2 GNI_{t-1} + \delta_3 TSD_{t-1} + \delta_4 INF_{t-1} + \delta_5 EX_{t-1} + \varepsilon_t \quad (3)$$

حيث Δ يشير إلى الفروق الأولى ، a_0 تشير إلى الثابت ، أما λ_1 ،λ_2 ، λ_3 ، λ_4 ،λ_5 تمثل معلمات الأجل القصير ، و δ_1 ، δ_2 ، δ_3 ، δ_4 ، δ_5 تمثل معلمات الأجل الطويل ،و ε_tيشير إلى الخطأ العشوائي .

كما سيتم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ لكشف عن سرعة تعديل الخطأ ، حيث ذلك يتم من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta S_t = a_0 + \sum_{i=1}^{k} \lambda_1 \Delta S_{t-1} + \sum_{i=0}^{k} \lambda_2 \Delta GNI_{t-1} + \sum_{i=0}^{k} \lambda_3 \Delta TSD_{t-1} + \sum_{i=0}^{k} \lambda_4 \Delta INF_{t-1} + \sum_{i=0}^{k} \lambda_5 \Delta EX_{t-1} + \gamma ECT_{t-1} + \varepsilon_t \quad (4)$$

المعادلة رقم (4) k تمثل طول فترة الابطاء ، γ تشير إلى معلمة سرعة التعديل التي تحدد الفترة التي يستقرقها المتغير التابع ، للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل.

11-2: اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests:

تم استخدام اختبار ديكي -فولر الموسع(Augmented Dickey-Fuller Test (ADF،واختبار فيليبس -بيرون(Phillips-Perron Test (PP للكشف عن استقرارية المتغيرات، بالنسبة الاختبارPP فالمتغير (S) غير مستقرة في المستوى ، سواء (بالثابت أو الثابت مع اتجاه أو بدون ثابت واتجاه)، ففى هذه الحالة يتم قبول فرض العدم لوجود مشكلة جذر الوحدة ، لكنها مستقرة بعد أخذ الفروق الاولى عند ثلاثة حالات عند مستوى معنوية 1%، عليه يتم رفض فرض العدم لوجود جذر الوحدة و قبول فرض البديل ، أما المتغير (GNI) من خلال الجدول رقم (1) يُلاحظ انه مستقر في المستوى،عند كل الحالات بمستوى معنوية 10%،فيتم رفض فرض العدم وقبول فرض البديل بعدم وجود مشكلة جذر الوجدة ، أما المتغير (TSD) فنلاحظ أنها مستقرة عند المستوى ففى حالة الثابت فقط بمستوى معنوية 5% ، أما فى الثابت مع الاتجاه و بدون ثابت واتجاه بمستوى معنوية 1% ، إذ يتم رفض العدم وقبول فرض البديل بعدم وجود مشكلة جذر الوحدة ، و أما(INF) غير مستقر في المستوى عند الثابت فقط و الثابت والاتجاه ، بينما مستقر عند المستوى بمعنوية 5% في حالة بدون الثابت و الاتجاه ، لكن بعد أخذ الفروق الاولى مستقر فى كل الحالات عند مستوى 10% ، سوف يتم رفض فرض العدم وقبول فرض البديل بعدم وجود جذر الوحدة، أما المتغير (EX) غير مستقر في المستوى في جميع الحالات ، ففى هذه الحالة يتم قبول فرض العدم بوجود جذر الوحدة ، لكنه مستقر عند أخذ الفروق الاولى عند مستوي معنوية 1% ، يتم قبول فرض البديل بعدم وجود جذر الوحدة .

أما بالنسبة الاختبار (ADF) من خلال الجدول رقم (1) يُلاحظ أن المتغير (S) غير مستقر عند المستوى سواء فى حالة (الثابت أو الثابت مع الاتجاه أو بدون ثابت واتجاه) ، بالتالي يتم قبول فرض العدم بوجود جذر الوحدة ، لكنه

مستقر بعد أخذ الفروق الاولى عند ثلاثة حالات بمستوى معنوية 1% ، النتيجة تكون عكس عند المستوى رفض فرض العدم و قبول فرض البديل بعدم وجود جذر الوجدة، أما المتغير (GNI) فيلاحظ أنه مستقر عند المستوى في جميع الحالات بمستوى معنوية 1% ، عليه يتم رفض فرض العدم بوجود مشكلة جذر الوجدة ، و قبول رفض البديل بعدم وجود مشكلة جذر الوجدة ، أما المتغير (TSD) حيث يظهر غير مستقرة في المستوى في حالة الثابت وحالة بدون الثابت و الاتجاه ، بينما يظهر استقراريته فى حالة الثابت والاتجاه بمستوى معنوية 5%، ولكن مستقرة بعد أخذ الفروق الاولى بمعنوية 1%، و أما(INF) مستقر في المستوى عند الثابت بمستوى معنوية 5%، و فى حالة الثابت والاتجاه بمستوى معنوية 10% ، بينما يكون مستقر بمستوى معنوية عند 5% في حالة بدون الثابت و الاتجاه عند المستوى ففى هذه الحالة يتم رفض فرض العدم و قبول فرض البديل بعدم وجود جذر الوجدة ، أما المتغير (EX) إذ يظهر أنه غير مستقر في المستوى في جميع الحالات، عليه يتم قبول فرض العدم وجود جذر الوحدة ، لكنه مستقر في الفروق الاولى بمستوى معنوية 10% فى جميع الحالات ، عليه يتم رفض فرض العدم و قبول فرض البديل بعدم وجود جذر الوحدة.

بعد أن تم التأكد من استقرارية المتغيرات من خلال اختبار (ADF) و اختبار (PP) ، وأنها متكاملة في المستوى و الفروق الاولى ، وليس من الفروق الثانية ، فهذا الاستقرار يؤكد خلو المتعيرات من مشكلة جذر الوحدة ، سيتم اجراء منهجيةِ ARDL التي تشترط ان تكون المتعيرات مستقرة في المستوى او الفروق الاولى.

الجدول رقم (1) اختبارات جذر الوحدة

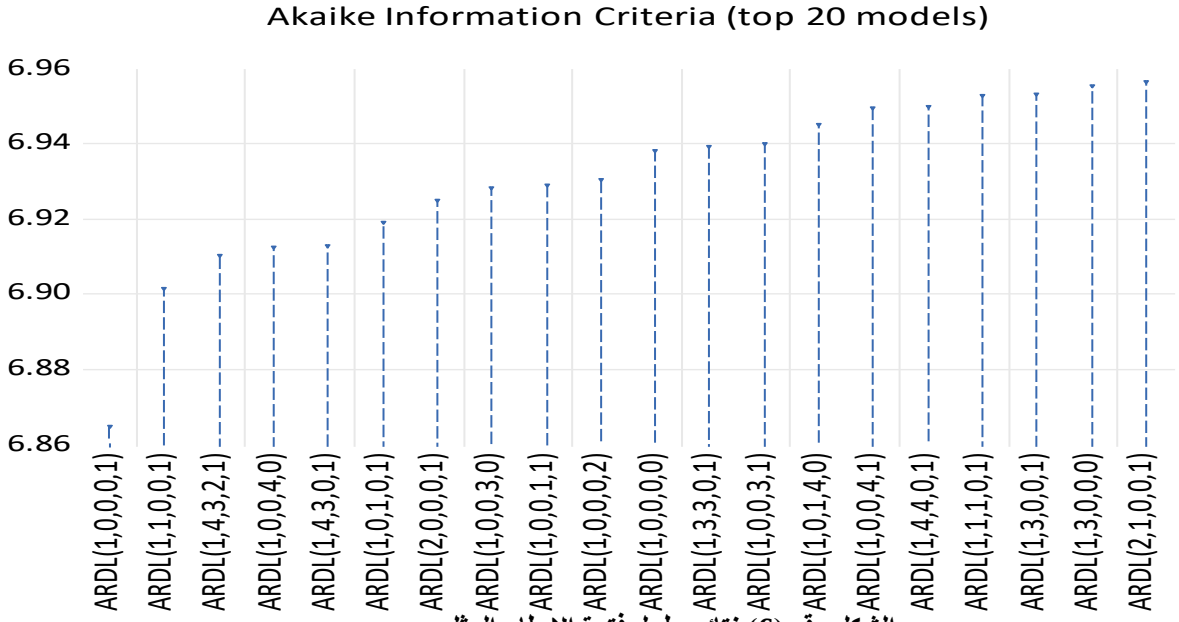
UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level						
Variables		S	GNI	TSD	INF	EX
With Constant	t-Statistic	-2.1836	-7.0240	-3.0835	-2.3206	0.2977
	Prob.	***0.2157***	***0.0000***	***0.0377***	***0.1718***	***0.9746***
		n0	***	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2374	-7.0157	-7.1143	-2.1697	-1.2400
	Prob.	***0.4545***	***0.0000***	***0.0000***	***0.4899***	***0.8851***
		n0	***	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9701	-5.7134	-3.0561	-2.0456	1.7111
	Prob.	***0.2901***	***0.0000***	***0.0033***	***0.0407***	***0.9765***
		n0	***	***	**	n0
At First Difference						
Variables		d(S)	d(GNI)	d(TSD)	d(INF)	d(EX)
With Constant	t-Statistic	-7.3350	-28.6445	-13.3353	-7.3172	-5.4639
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.4024	-28.0007	-13.1758	-7.2909	-5.7290
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0003***
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.4436	-28.9753	-12.2410	-7.2833	-5.2480
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
At Level						
Variables		S	GNI	TSD	INF	EX
With Constant	t-Statistic	-2.2757	-6.8772	0.7793	-3.2818	0.1533
	Prob.	***0.1854***	***0.0000***	***0.9916***	***0.0243***	***0.9651***
		n0	***	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2374	-6.8715	-3.6557	-3.3625	-1.2400
	Prob.	***0.4545***	***0.0000***	***0.0429***	***0.0746***	***0.8851***
		n0	***	**	*	n0

Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0842	-5.7071	-1.1883	-2.1509	1.1344
	Prob.	***0.2462***	***0.0000***	***0.2094***	***0.0322***	***0.9302***
		n0	***	n0	**	n0
At First Difference						
Variables		d(S)	d(GNI)	d(TSD)	d(INF)	d(EX)
With Constant	t-Statistic	-7.2454	-5.5628	-3.9833	-4.9732	-5.4641
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0053***	***0.0003***	***0.0001***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.1311	-5.4771	-4.2165	-4.8824	-5.7047
	Prob.	***0.0000***	***0.0006***	***0.0136***	***0.0023***	***0.0003***
		***	***	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.3554	-5.6047	-6.8594	-5.0521	-5.2480
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant						
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

11-2- تحديد طول فترة الإبطاءالمناسبة لمتغيرات الدراسة:

قبل اجراء تقدير نموذج ARDL ، لابد أن نحدد طول فترة الإبطاء المناسبة لمتغيرات النموذج ، لكي يتسنى الحصول على تقديرات جيدة المعالم للنموذج ، وذلك من خلال معيار Akiaka Criterion information (AIC)، فمن برنامج Eviews 13 يمكن الحصول على فترات الإبطاء المناسبة فتكون في التالي (1,0,0,0,1) ، حيث تكون أدنى قيمة طبقاً لمعيار (AIC) 6.86 فهي أقل قيمة مقارنة بالقيم الأخرى.



الشكل رقم (6) نتائج طول فترة الإبطاء المثلى

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

11-3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي الفترات الزمنية المتباطئة:

يساهم تقدير نموذج (ARDL) في الكشف عن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، فمن خلال الجدول رقم (3) يُلاحظ المتغيرات (S,GNI,EX) لها أثر معنوى ، أما (TSD,INF) لها أثر غير معنوى ، أما قيمة معامل التحديد بلغت مانسبته 89.8%،فهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير مانسبة 89.8% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ، وقيمة Adjusted R-squared مانسبته 87.5%.

الجدول رقم (3) نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

كما تشير أيضا النتائج الموضحه في الجدول رقم (3) إلى أن قيمة احصائية فيشر(F-statistic=38.458) فهذا مما

Dependent Variable: S
Method: ARDL
Date: 07/13/26 Time: 13:20
Sample: 1991 2023
Included observations: 33
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): GNI DST INF EX
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 2500
Selected model: ARDL(1,0,0,0,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
S(-1)	0.824090	0.076367	10.79122	0.0000
GNI	0.447484	0.051204	8.739247	0.0000
DST	0.100900	0.151696	0.665147	0.5118
INF	-0.000173	0.183866	-0.000943	0.9993
EX	-8.231106	4.005857	-2.054768	0.0501
EX(-1)	8.285843	3.770660	2.197452	0.0371
C	-0.111006	4.049180	-0.027414	0.9783
R-squared	0.898734	Mean dependent var		31.38788
Adjusted R-squared	0.875365	S.D. dependent var		19.27910
S.E. of regression	6.806220	Akaike info criterion		6.859382
Sum squared resid	1204.440	Schwarz criterion		7.176823
Log likelihood	-106.1798	Hannan-Quinn criter.		6.966192
F-statistic	38.45843	Durbin-Watson stat		2.206776
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

يدل على أن النموذج ذات معنوية احصائية، وعليه يتم رفض فرض العدم القائل أن H0:b=0 و قبول فرض البديل القائل أن H0:b≠0 ، كما أن النموذج لايعاني من ارتباط ذاتي طبقا للقيمة الاحتمالية (Durbin-Watson stat=2.2067).

11-4- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود:

تستخدم منهجية الحدود من أجل الكشف عن علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية، حيث ظهرت قيمةF-statistic =16.5558 في الجدول رقم (4) أكبر من الحدود العليا و الحدود الدنيا ، فهذا مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الادخار المحلي كمتغير التابع و المتغيرات المستقلة المتمثلة في معدل نمو الدخل القومي و معدل نمو الودائع الزمنية الادخارية و معدل التضخم و سعر الصرف الدينار الليبي ، حيث أن ذلك يؤدي الى تقدير العلاقة الأجل الطويل.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود

F-Bounds Test Null hypothesis: No levels relationship						
Test Statistic	Value	Sig	I(0)		I(1)	
F-statistic	16.555802	1%	4.280	3.290	5.840	4.370
		5%	3.058	2.560	4.233	3.490
		10%	2.525	2.200	3.560	3.090

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

11-5 – تقدير العلاقة طويلة الأجل:

استناداً على اختبار الحدود ، إذ يُلاحظ أن **معلمة متغير الدخل القومي** لها أثر إيجابي على الادخار المحلي ، فهذا متفق مع النظرية الكينزية أي زيادة الدخل بنسبة 1% يؤدى إلى زيادة الادخار بنسبة25 % ، ولكنها ذات معنوية من الناحية الإحصائية ، فهذه النتيجة تتوافق مع دراسة سامي ومسعود على الاقتصاد الليبي (2017) ،و أيضا مع دراسة Imoisi,Iyafekhe,Ezeibekekwe (2018) على الاقتصاد نيجيريا ، مع دراسة بوجانه آخرون على اقتصاد الجزائر(2018).أما **معلمة الوادئع الادخارية** لها أثر ايجابي على الادخار المحلي ، أى زيادة الودائع الادخارية بنسبة 1% ستساهم في زيادة الادخار المحلي بنسبة57.3 % ، كما أنها ليست لها معنوية من الناحية الإحصائية، فهي تتفق مع دراسة Imoisi,Iyafekhe,Ezeibekekwe (2018) على الاقتصاد نيجيريا ، و دراسة Alsedrah (2024) على الاقتصاد السعودي، أما بالنسبة **لمعلمة معدل التضخم** لها أثر سلبي على الادخار المحلي في ليبيا ، فهذا متوافق مع النظرية الاقتصادية أي زيادة معدل التضخم في ليبيا بنسبة 1% تؤدى إلى انخفاض معدلات الادخار المحلي إلى مانسبته -0.09 %، لكنها غير معنوية من الناحية الإحصائية ، فهذا مما يدل على أن التضحم له دور كبير في التأثير على حجم المدخرات المحلية في ليبيا، فهذه الحالة تفقد كمية النقود قيمتها نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، فهذه النتيجة تتوافق مع دراسة Were,Joseph (2022) على اقتصاد تنزانيا ، و Seraphin, Cesar (2021) على اقتصاد دول غرب أفريقيا ، و دراسة بوجانه واخرون (2018) على اقتصاد الجزائر ، أما **معلمة سعر الصرف** لها أثر موجب ، فهذا مما يعني إلى أن زيادة سعر الصرف بنسبة 1% يؤدى إلى زيادة معدلات الادخار بنسبة 31% ، ولكنه غير معنوية أحصائية على معدلات الادخار في ليبيا، فهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن سياسات تخفيض فى قيمة العملة فى ظل سعر الصرف الثابت المدار من قبل المصرف المركزى قد تكون مجدية ، خاصة أن الاقتصاد الليبي يعتمد على القطاع النفطي فى جلب الاحتياطيات الأجنبية ، فهذا مما يؤثر على حجم المدخرات المحلية في الأجل الطويل.

الجدول رقم (5) نتائج معلمات الأجل الطويل لنموذجADRL

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GNI	2.543817	1.142184	2.227152	0.0342
DST	0.573587	0.963480	0.595328	0.5564
INF	-0.000986	1.045022	-0.000944	0.9993
EX(-1)	0.311169	8.230822	0.037805	0.9701
C	-0.631038	23.22621	-0.027169	0.9785

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = S(-1) - (2.543817*GNI + 0.573587*DST - 0.000986*INF + 0.311169 *EX(-1) - 0.631038)

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

11-6- تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع الاجل القصير:

من خلال الجدول رقم (6) يُلاحظ أن قيمة معامل التصحيح CointEq-1 بالقيمة السالبة ، حيث بلغت (-0.1759) إذ لها أثر معنوي عند مستوى معنوية 5%، فإن ذلك يشير إلى أن 17% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل الطويل ،حيث أن عدد فترات الابطاء قدرت ب (1,0,0,0,1) حسب معيارِ (AIC).

الجدول رقم (6) نتائج منهجية تصحيح الخطأ في الأجل القصير

Selected model: ARDL(1,0,0,0,1)

Variat	Coefficie	Std. Err	t-Statis	Prob
COINTE(	-0.1759	0.0763	-2.3034	0.02
GNI	0.4474	0.0512	8.7392	0.00
TSD	0.1009	0.1516	0.6651	0.51
INF	-0.0001	0.1838	-0.0009	0.99
EX(-	0.0547	1.4488	0.0377	0.97
	-0.1110	4.0491	-0.0274	0.97
D(E	-8.2311	4.0058	-2.0547	0.05

R-squar	0.8225	Mean dependent v	0.1393
Adjusted R-squar	0.7815	S.D. dependent v	14.562
S.E. of regressi	6.8062	Akaike info criteri	6.8593
Sum squared res	1204.4	Schwarz criteri	7.1768
Log likeliho	-106.17	Hannan-Quinn crit	6.9661
F-statis	20.082	Durbin-Watson s	2.2067
Prob(F-statist	0.0000		

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.

** Zero-lag variable.

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

كما يُلاحظ من الجدول رقم (6) أن **معلمة متغير الدخل القومي** لها أثر إيجابي على الادخار المحلي في الأجل القصير، فهي متوافق مع الأجل الطويل ، إذ زاد الادخار بنسبة 44%في الأجل القصير ،أما **معلمة الوادئع الادخارية** لها أثر ايجابي أيضاً على الادخار المحلي ، أى زيادة الودائع الادخارية بنسبة 1 %ستساهم في زيادة الادخار المحلي بنسبة 10 %، أما بالنسبة **لمعلمة معدل التضخم** لها أثر سلبي على الادخار المحلى في الأجل القصير ، أما **معلمة سعرالصرف** له أثر سلبي على معدلات الادخار في ليبيا فى الأجل القصير ، كما أن معامل التحديد أظهر مانسبته 82.2% من القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير الادخار في الاجل القصير .

11-7-اختبار جودة النموذج:

بعد أن تم تقدير نموذج ARDL ، تاتي خطوة أخرى للتعرف على أداء جودة النموذج من خلال استخدام الاختبارات التالية :

11-7- 1- اختبارعدم ثبات التباين للنموذج(Heteroskedasticity Test):

من خلال الجدول رقم (7) يُلاحظ أن قيمة احتمال 5 %>R-squared- F-Statistic ، عليه يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود اختلاف في التباين بين حد الخطأ .

الجدول رقم (7) نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-G

Null hypothesis: Homoskeda

F-statistic	0.867341	Prob. F(6,26)	0.5318
Obs*R-squared	5.503565	Prob. Chi-Square(6)	0.4810

المصدر:م ن اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

11-7-2-اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي Serial Correlation Test:

من أجل الحصول على هذا الاختبار، سنجرى اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، فمن خلال الجدول رقم (8) يُلاحظ أن قيمة F-statistic =0.39972 بأحتمالية أكبر من 5% ، كذلك R-squared=17.094 بأحتمالية معنوية أكبر من 5% ، فهذا يشير إلى أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط ذاتي لحد الخطأ ، بالتالي نقبل فرض العدم القائل لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي، إذ أن قيمة أختبار دربن -واتسون-D W=1.9093 ؛فهذا مما يؤكد على عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج و نقبل الفرضية العدمية .

الجدول رقم (8) نتائج اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

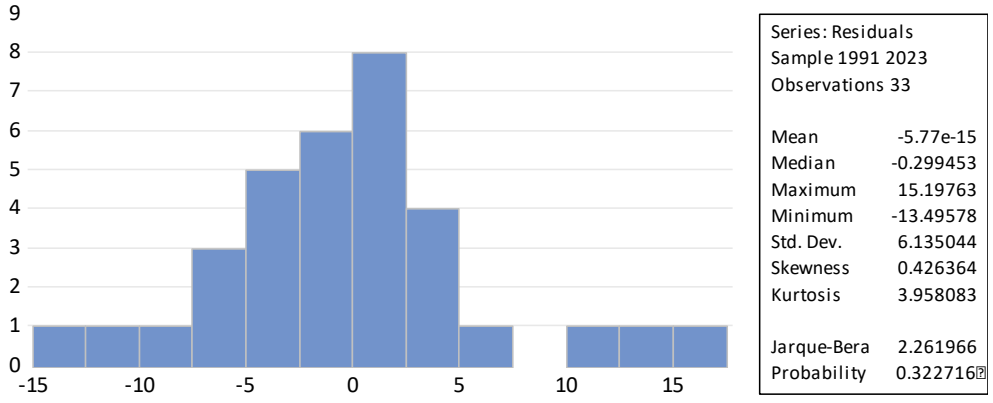
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.399722	Prob. F(2,24)	0.6749
Obs*R-squared	1.063801	Prob. Chi-Square(2)	0.5875

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

11-7-3-اختبار التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test:

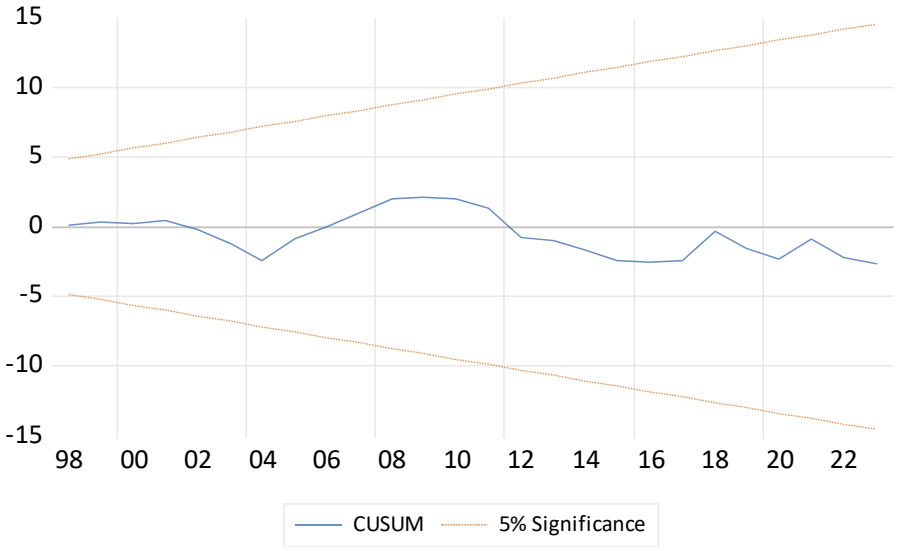
فمن اختبار . Jacque-Bera في الجدول رقم (8) يُلاحظ أن قيمة Jacque-Beras =2.26196 بأحتمالية أكبر من 5% ، كذلك R-squared=17.094 بأحتمالية معنوية أكبر من 5% ، فهذا مما يدل على أن حد الخطأ في النموذج موزع توزيع طبيعى ، بالتالي يتم قبول فرض العدم القائل ان البواقي موزع توزيع طبيعي.



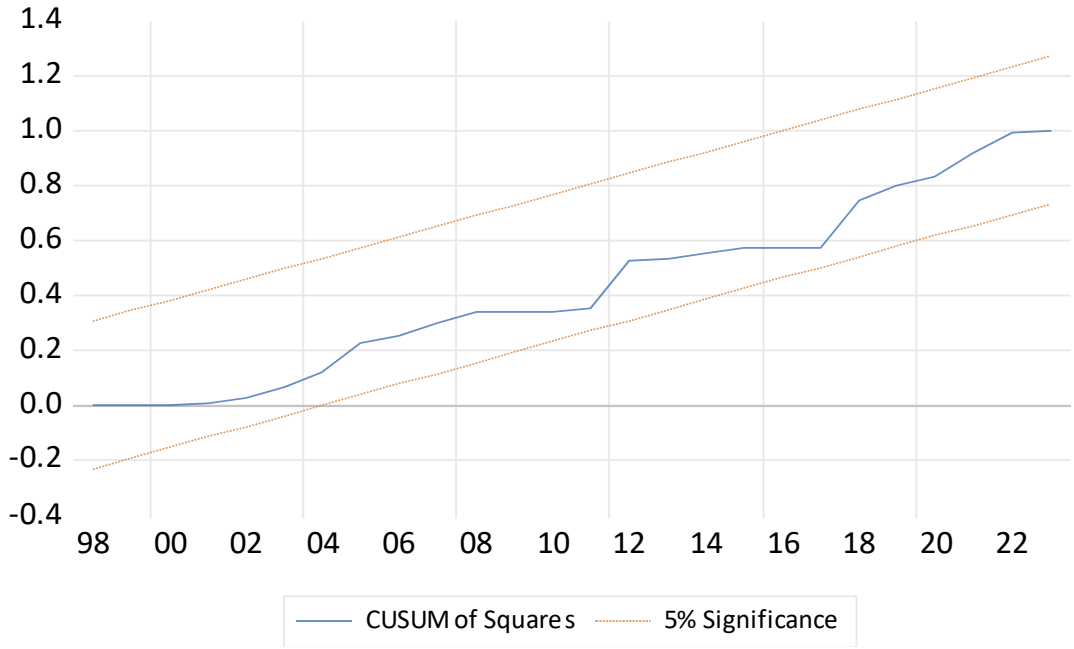
الجدول رقم (8) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

11-7-4- اختبار استقرار النموذج:

الهدف من استخدام هذا الاختبار التأكد من صحة النتائج ودقتها في نموذج ARDL ، ذلك من خلال استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي(Cusum) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of squares)، من خلال الشكلين يُلاحظ الخط الازرق يقع بين الخطين الاحمرعند المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تفترض المتغيرات الساكنة.



الشكل رقم (7) نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي(Cusum)



الشكل رقم (8) نتائج اختبار اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of squares)

12- النتائج:

قامت هذه الورقة بدراسة محددات الادخار المحلي في ليبيا خلال الفترة 1990-2023 ، باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة أو اختبار الحدود ، ونموذج تصحيح الخطأ لفحص العلاقة في الأجل الطويل و الأجل القصير ، كما أستخدمت الدراسة إختبارات جذر الوحدة للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية . حيث أظهرت النتائج : أن متغيرات الدراسة مستقرة بعضها في المستوى و بعضها في الفروق الاولى بعد استخدام اختيار ديكي فولر وفليبس بيرون ، كما أن عند تقدير نموذج ARDL أظهرت قيمة معامل التحديد 89.8% من المتغيرات التفسيرية قادرة على تفسير الادخار المحلي ، وأيضا نتائج الأجل الطويل أظهرت أن زيادة في الدخل القومي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل الادخار في ليبيا بنسبة 25.4% عند مستوى معنوي 5% ، كما أن الزيادة فى معدل نمو الودائع الادخارية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة المدخرات فى ليبيا بنسبة 57.3% ، ففي هذه الحالة يتم قبول فرض البديل و رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة بين الادخار و الدخل القومي و معدل نمو الودائع الادخارية في الاقتصاد الليبي ، أما معدل التضخم له أثر سلبي على معدل الادخار في ليبيا ، حيث أدى ذلك إلى انخفاض الادخار مانسبته 31.1-% ، ليس له معنوية احصائية ،فهذا يتوافق مع قبول فرض العدم و رفض فرض البديل ، كما أظهرت نتائج الأجل الطويل أيضا أن سعر الصرف له أثر أيجابي على معدل الادخار في ليبيا ، بأن زيادة بنسبة 1% أدت إلى زيادة معدل الادخار بنسبة 31.1% ، فهذا ما يفسر أن اسعار الصرف تلعب دور كبير في المدخرات المحلية، فهذا يتوافق مع قبول فرض البديل و رفض فرض العدم، .أما نتائج الأجل القصير أظهرت أن 17.9% من الأخطاء في معدل الادخار في ليبيا يمكن تصحيحها في الأجل الطويل ، كما أظهرت أيضا اختبار المجموع التراكمي للبواقي و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي صحة النتائج ودقتها في نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة.

13-التوصيات :

هذه الدراسة تقترح عدة توصيات بناء على النتائج التي تم التوصل إليها :

1-يجب على المصرف المركزي أن يعمل على تحسين السياسة النقدية ، وذلك من خلال المرونة في معدلات العائد على الودائع الادخارية.

2-على الحكومة أن تعمل على ضبط أسعار السلع في السوق المحلي ، وذلك من أجل رفع معدلات الادخار عند الافراد ، من خلال الاستفادة من زيادة الاجور عندهم.

3-على المصرف المركزي أن يعمل على مراقبة معدلات التضخم وأسعار الصرف ، وذلك من خلال تقليل الاستيراد و زيادة القاعدة الانتاجية المحلية ، من خلال منح قروض التي تساهم في رفع معدلات الادخار المحلية .

4-على الحكومة أن تشجع على الادخار من خلال خلق بيئة استثمارية مناسبة ، تستقطب الأموال المدخرة من خلال منح عوائد عالية و توفير ضمانات الاموال المستثمرة .

5-أذا لم يتم علاج الإنقسام السياسي وتوحيد الحكومة والعمل على تعديل سعر الصرف ، بما يضمن ارتفاع قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية ، فإن من الصعب تطبيق أي حلول اقتصادية بما فيها تخفيض معدل التضخم.

6-يجب الاستفادة من تجارب الدول ذات التشابه الاقتصادى بالحالة الليبية في محافظتها على معدلات الادخار.

المراجع :

1-المراجع العربية:

1. الأفندي ،محمد أحمد (2018) النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية ، مركز الكتاب الأكاديمي،عمان ،الأردن ، الطبعة الأولى.

2. البنك الدولي، قاعدة البيانات ، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية .

3. الفاخري،محمود سعيد (2016) الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية بعض التطبيقات على النماذج ذات المتغير الواحد والنماذج متعددة المتعيرات ، منشورات مركز بحوث العلوم الإقتصادية ، بنغاري ، ليبيا، ، الطبعة الأولى.

4. بوجانه وأخرون (2018) محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري : دراسة قياسية باستخدام نمادج) ARDL) خلال الفترة (1970-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، جامعة غرداية، الجزائر ، المجلد 11، العدد 2، 94-109.

5. ساسي عمرساسى، مسعود يخلف يوسف (2017) الادخار القومي ومحدداته في الاقتصاد الليبي (دراسة تطبيقية للفترة 1990-2015) مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ،كلية الاقتصاد والتجارة زليتن ، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن ،ليبيا ، 9، 4-34.

6-مركز بحوث العلوم الاقتصادية(2010) ، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (1960-2012) ، بنغازي، ليبيا.

7-مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ،طرابلس ،ليبيا، اعداد متفرقة.

8-مليبارى ، لؤي عبدالصمد (2021) تحديد العوامل المؤثرة على سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية ، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات ، الأردن ، العدد 38، 1- 32.

2-المراجع الأجنبية:

1. Alsedrah ,lbrahim Tawfeeq(2024)Determinants of the Personal savings in the Kingdom of Saudi Arabia using time savings depositis 2012-2022, Heliyon. Elsevier Ltd , Unied Kingdom , E24980,1-16.

2. Chinedum F, E. Ogoke , S ,I (2024) Determinants of savings: Evidence from Emerging Nigeria Economy , World Journal of finance Investment Research ,GSC Online Press, India , Vol 8.No 4. 1- 18.

3. EIhendawy,Emad Omar (2025)Exchange Rata and Gross Demestic the saving is there a Relation? Empirical Evidence From Egypt ,International Journal of Economics and Finance ,Canada, Vol 17,No 1,(1-10).

4. Halil ARIC,Kivanc (2015) Determinants of savings in the Middle East Countries. KOSED, Kocaeli University ,Turkey ,29, 23-36.

5. Imoisi, A, I; Iyafekhe, C ; Ezeibekwe,F,O (2018) Determinants of Aggregate of savings in Nigeria: Accounting and Taxation review, Nigeria, 2(1) ,s.186-198.

6. Khalechane,T,C (2017) Determinants of savings in Lesotho , The Masters A Dissertation, University of Botswana, Botswana.

7. Khan, saud Ahmed (2024) Microvariates of savings in Pakistan : Pakistan Economic Review, Pakistan ,PP 48-65.
8. Lusaya. S . Mulunda , N (2022) Factors Determining Household savings in Zambia: A logit regression model frome the micro-economic perspective, World Joaurnal of Advanced Research and Reviews, India , 13 (01),520-533.
9. Munir ,Kashif (2023)Macroeconomic Determinants of savings in South Asia:Evidence from panel ARDL , international Journal of Advanced and Applied Sciences ,Taiwan, 10(1)2023,p(41-47).
10. Nagawe .V, Wasswa.F,Bbale.E (2020) Determinants of gross domestic savings in Uganda : an autoregressive distributed lag (ARDL) approach to Cointegration , Journal of Economic Strctures,Springer Nature, Germany, 10, 1186, 1-19.
11. Seraphin .P.Y, Cesar .K.Y (2021)Analysis of Determinants of domestic savings in The WAEMN , International Journal and Management ,Canada , Vol .16.No.9. 71-81.
12. Were.M, Joseph.C (2022)Determinants of domestic savings in Tanzania:Empirical Evidence,UNU WIDER,Helsinki,Finland, WIDER Working paper ,No,166, ISBN 978-92-9267-299-7, 1-29.

المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة خلال الفترة (1990-2023)

year	S	GNI	TSD	Inf	EX
1990	27.2	8.33	10.1	8.5	0.2823
1991	16.2	9.72	6.6	11.9	0.28416
1992	17.3	6.24	25.6	9.4	0.29771
1993	13	-2.15	15.3	11.1	0.32155
1994	17.3	6.78	20.5	5.1	0.36066
1995	18.9	10.30	11.1	7.2	0.35268
1996	20.3	15.49	10.6	4	0.3641
1997	17.3	12.04	8.9	3.6	0.38674
1998	10.4	-8.45	8.4	3.7	0.45154
1999	30.4	11.28	17.3	2.6	0.46077
2000	40.9	26.00	16.4	-2.9	0.5434
2001	37.4	4.79	17.9	-8.8	0.64409
2002	30.7	38.33	9.5	-9.8	1.21063
2003	53.6	30.22	9.1	-2.2	1.30187
2004	51.6	25.31	10.2	-2.2	1.2444
2005	64.2	42.55	-2.2	2.7	1.34864
2006	67	28.72	-6.9	1.5	1.28178
2007	63.2	10.22	3.3	6.3	1.22116
2008	66.7	23.01	5.8	10.4	1.2454

2009	44.9	-28.06	3.6	2.5	1.234
2010	54.3	24.05	3.8	2.8	1.2512
2011	21.7	-38.15	-8.7	15.5	1.2565
2012	50.7	93.65	3.0	6.1	1.2533
2013	35.1	-16.64	-6.4	2.6	1.2503
2014	14.2	-22.62	-10.5	2.4	1.3312
2015	4.9	-6.43	-4.4	10.4	1.3894
2016	1.8	2.09	-0.8	25.9	1.4379
2017	20.6	35.42	3.6	25.8	1.3528
2018	30.6	11.15	-17.5	13.2	1.3875
2019	17.8	-6.25	-11.3	-2.2	1.3928
2020	0.3	-33.43	-3.4	1.4	1.3322
2021	32.5	136.62	-38.9	2.9	4.5846
2022	38.2	33.33	-1.5	4.5	4.8167
2023	31.8	6.53	-9.8	2.4	4.7634

المصدر:- النشرة الاقتصادية ، مصرف ليبيا المركزي ، اعداد متفرقة .
- البيانات الاقتصادية والاجتماعية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2010)، بنغازي، ليبيا
- قاعدة البيانات ، البنك الدولي .